مؤشر

ترجمات

رسم بياني يوضح أهم المواضيع مناقشة في تقريرنا عن يومـ . الأحد 03 مارس 2024

شينخوا: مصر تقدم معظم المساعدات الإنسانية لغزة

(ترجمات . شينخوا)

اهتمت وكالة شينخوا بتصريحات رئيس الوزراء المصري مصطفى مدبولي حول المساعدات الإنسانية التي تقدمها مصر لغزة.

ونقلت الوكالة الصينية عن رئيس الوزراء المصري مصطفى مدبولي، يوم السبت، قوله إن مصر تساهم في إيصال أكثر من 80 بالمائة من المساعدات الإنسانية لسكان غزة.

صرح مدبولي بذلك خلال اجتماعه مع وفد زائر من منظمة الفاو برئاسة المدير العام شو دونجيو، حيث ناقشا تعزيز التعاون في مجال الزراعة والأمن الغذائي.

وأشار رئيس الوزراء المصري إلى أنه على الرغم من أن مصر من الدول المتضررة المجاورة لمنطقة الصراع، إلا أنها تقدم معظم المساعدات لقطاع غزة الذي يتعرض للحصار والقصف الإسرائيلي.

خلال الحرب الإسرائيلية المستمرة على غزة، كان معبر رفح الحدودي بين مصر وغزة بمثابة شريان حياة رئيس لتزويد القطاع بإمدادات الإغاثة، التي تبرعت بها مصر ودول أخرى بالإضافة إلى المنظمات المحلية والدولية.

من جانبه ثمن المدير العام للفاو الدور المحوري الذي تلعبه مصر في دعم سكان غزة المتضررين من الحرب، مؤكداً أنه لولا الدعم المصري لكان الوضع في القطاع أسوأ، بحسب البيان.

وشدد شو على أن الفاو تبذل قصارى جهدها لدعم سكان غزة بالتعاون مع المنظمات الدولية المعنية والأطراف المعنية لضمان تخفيف معاناة السكان الأبرياء في القطاع الفلسطيني.

جيروزاليم بوست: الجيش الإسرائيلي ينفذ موجة من الغارات بالقرب من ممر فيلادلفيا

(ترجمات . جيروزاليم بوست)

استعرض تقرير نشرته صحيفة جيروزاليم بوست قصف قوات جيش الاحتلال لمناطق بالقرب من ممر فيلادلفيا على الحدود مع مصر.

ونقلت الصحيفة العبرية عن وسائل إعلام في غزة يوم السبت أن الجيش الإسرائيلي نفذ موجة واسعة من الغارات الجوية في منطقة رفح، بما في ذلك بالقرب من ممر فيلادلفيا على طول حدود غزة مع مصر. واستهدفت الغارات ما اعتبره الجيش الإسرائيلي بنية تحتية تحت الأرض تابعة لحركة حماس تقع أسفل الممر الذي يفصل بين مصر وغزة.

وأكد بيان للجيش الإسرائيلي مساء السبت أن الجيش الإسرائيلي والشاباك نفذا غارات في المنطقة، قائلا إن الغارات أصابت نشطاء الجهاد الإسلامي والبنية التحتية، مضيفا أنه لم تلحق أي أضرار بالمستشفى القريب.

وأشارت الصحيفة إلى أن محور فيلادلفيا والحدود بين غزة ومصر تقع في قلب النزاع بين تل أبيب والقاهرة. وبحسب التقارير، فإن الاتفاق الرئيس هو أن تعمل إسرائيل في منطقة رفح، لكنها لن تفعل ذلك إلا بعد إخلاء كبير لسكان غزة الذين يبلغ عددهم حوالي مليون شخص يقيمون هناك.

وتلفت الصحيفة إلى أن ممر فيلادلفيا يشكل مشكلة لإسرائيل بسبب مزاعم تهريب الأسلحة من مصر إلى غزة، وبالتالي إلى حماس. وفي عام 2005، وافقت الحكومة على انسحاب قوات الجيش الإسرائيلي من الممر إلى منطقة كرم أبو سالم. وأصبحت المنطقة بين قطاع غزة وكرم أبو سالم تحت السيطرة المصرية، ومنطقة رفح تحت سيطرة السلطة الفلسطينية.

وأفادت تقارير أن دولة خليجية عربية، لم يُذكر اسمها بعد، ستقوم بتمويل جدار تحت الأرض لمنع المتاجرين بالأسلحة من تهريب الأسلحة غير القانونية عبر الأنفاق من مصر إلى غزة. وقد وافقت الدولة الخليجية على توفير التمويل لذلك، ولكن بشرط الحصول على موافقة مصرية كاملة على العملية برمتها.

ديلي ميل: الوسطاء يجتمعون في القاهرة لمناقشة وقف إطلاق النار في غزة

(ترجمات . ديلي ميل)

اهتم تقرير نشرته صحيفة ديلي ميل بالاجتماع الذي سيعقد اليوم الأحد في القاهرة لبحث صفقة لوقف إطلاق النار في غزة.

وقالت الصحيفة البريطانية إن من المقرر أن يجتمع الوسطاء مرة أخرى في القاهرة اليوم لمحاولة التوسط في وقف دائم لإطلاق النار في غزة.

ويعمل المفاوضون من مصر وقطر والولايات المتحدة على مدار الساعة للتوصل إلى هدنة في غزة بحلول بداية شهر رمضان المبارك في العاشر من مارس.

وقال مصدران أمنيان مصريان إن من المتوقع أن يصل وفدان من إسرائيل وحماس إلى القاهرة يوم الأحد.

لكن مصدرا آخر مطلعا على المحادثات قال إن إسرائيل لن ترسل وفدا حتى تحصل على القائمة الكاملة للرهائن الذين ما زالوا على قيد الحياة.

ومع استمرار الحرب، يحذر الخبراء والمطلعون من أن الصراع يجر المدنيين في غزة إلى كارثة إنسانية مروعة.

وتشير الصحيفة إلى أن الولايات المتحدة تأمل أن تخلق أي هدنة مساحة لسلام أكثر استدامة.

وتزايدت الآمال في وقف القتال لأول مرة منذ نوفمبر الأسبوع الماضي بعد جولة سابقة من المحادثات توسطت

فيها قطر ومصر في الدوحة ومؤشرات من الرئيس الأمريكي جو بايدن على أن الاتفاق أصبح قريبا.

وقال مسؤول أمريكي كبير يوم السبت إن إطار وقف القتال لمدة ستة أسابيع أصبح قائما بموافقة إسرائيل ويعتمد الآن على موافقة حماس على إطلاق سراح الرهائن.

وقال إن «الطريق إلى وقف إطلاق النار الآن حرفيًا في هذه الساعة واضح ومباشر». وقال المسؤول للصحافيين: «هناك اتفاق على الطاولة، هناك اتفاق إطاري».

لقد قبلها الإسرائيليون بشكل أو بآخر. والكرة الآن في ملعب حماس.

ويتعرض بايدن وغيره من زعماء العالم لضغوط متزايدة لتخفيف محنة الفلسطينيين المتفاقمة بعد خمسة أشهر من الحرب والحصار الإسرائيلي لغزة. وتقول الأمم المتحدة إن ربع السكان، أي 576 ألف شخص، على بعد خطوة واحدة من المجاعة.

وقالت السلطات الصحية في غزة إن القوات الإسرائيلية قتلت 118 شخصا أثناء محاولتهم الوصول إلى قافلة إغاثة بالقرب من مدينة غزة يوم الخميس، الأمر الذي أثار غضبًا عالميًا بشأن الكارثة الإنسانية.

وبعد يوم واحد، أعلن بايدن عن خطط الإنزال الجوي الأمريكي يوم السبت، والذي شارك فيه أيضًا القوات الأردنية.

وكانت دول أخرى من بينها الأردن وفرنسا قد قامت بالفعل بإسقاط مساعدات جوية على غزة.

بي بي سي: سكان غزة يحشدون الآلاف من أجل مغادرة غير مؤكدة

(ترجمات . BBC)

نشرت هيئة الإذاعة البريطانية (بي بي سي) تقريرًا أعده براندون درينون يستعرض محاولات بعض سكان غزة جمع الأموال اللازمة للوسطاء المصريين لدفعها مقابل مغادرة القطاع.

وتقول الشبكة البريطانية إن المزيد من الفلسطينيين في غزة، ومع استمرار القصف الإسرائيلي المميت والنقص الحاد في الغذاء، ومع اقتراب عملية عسكرية إسرائيلية في جنوب غزة، يبحثون عن مخرج - إذا تمكنوا من توفير المال اللازم للمغادرة.

يتطلب هذا الخروج غير المؤكد من الناس دفع آلاف الدولارات والتعامل مع المحتالين والمعلومات المضللة لإدراج أسمائهم في قائمة الأشخاص الذين يجري الموافقة على مغادرتهم عبر معبر رفح إلى مصر.

وتلفت الشبكة إلى أن المعبر مغلق أمام الغالبية العظمى من الناس في ظل الحصار المصري الإسرائيلي المفروض على حماس. ولم يتمكن سوى بعض حاملي جوازات السفر الأجنبية وعائلاتهم من المغادرة، بالإضافة إلى بعض المصابين والمرضى والمرافقين لهم.

الدفع مقابل الخروج

ومع ذلك، وفق ما توضح الشبكة، يوجد نظام مواز يدفع من خلاله سكان غزة للوسطاء المصريين لإدراج الأسماء

على قائمة الأشخاص الذين يمكنهم المغادرة.

واعتمادًا على من تتحدث إليه، تتراوح الأسعار بين 6000 دولار للشخص الواحد إلى أكثر من 12000 دولار، وهي مبالغ باهظة لمعظم سكان غزة.

ومع ذلك، تحاول أعداد متزايدة من الناس جمع الأموال للفرار. ومن بينهم عائلة حماد، النازحين حاليًا مع أكثر من مليون آخرين في رفح المجاورة للحدود المصرية.

ويعاني ابنهما إبراهيم البالغ من العمر 15 عامًا من متلازمة داون. وفيما يتعلق بوضعه الصحي، يعتبر القصف الإسرائيلي مؤلمًا للغاية. يظهر مقطع فيديو نشرته العائلة وهو يرتجف من الألم بعد كل صوت مدو من الغارات الجوية القريبة. ويقول والده عبد القادر إنهم اضطروا إلى إنعاشه صناعيًا ثلاث مرات بعد أن توقف عن التنفس بسبب نوبات الهلع الشديدة.

ويقول إن إبراهيم كان يتوسل إلى الأسرة للمغادرة قائلًا: «من فضلك يا أبي، لا أستطيع الاستمرار».

وأضاف حماد: «خلال الأشهر الخمسة الماضية، كل ما تسمعه هو أصوات القنابل والقصف العنيف. أنت فقط تجلس في المنزل وتصلي ألا تكون التالي».

وتُدار صفحتهم لجمع التبرعات عبر الإنترنت، مثل معظم الصفحات الأخرى، خارج غزة، وفي حالتهم من قبل ابنهم الآخر، أمجد، الذي يعيش في أوروبا. إنها إحدى الصفحات لجمع التبرعات من بين الآلاف، التي تناشد المانحين لمساعدة سكان غزة على «البقاء على قيد الحياة» و«الإخلاء» و«الهروب من الإبادة الجماعية».

كانت بعض الحملات ناجحة، إذ جمعت أكثر من 100000 دولار. ومع ذلك، تحدثت بي بي سي مع عديد من أصحاب الحسابات الذين، حتى بعد تحقيق أهدافهم في جمع التبرعات، قالوا إن محاولاتهم اليائسة لمساعدة ذويهم كانت غارقة في الفوضى والارتباك.

طريق معقد للخروج

وأوضحت الشبكة أن التحدي الأول هو تحديد تكلفة المغادرة. وقال أصحاب حسابات جمع التبرعات الذين تحدثوا إلى الشبكة إن السعر الأكثر شيوعًا هو 6000 دولار للشخص الواحد، مما يسمح للأشخاص بالمغادرة في غضون 72 ساعة. ويقوم بعض الأشخاص بجمع التبرعات نحو هدف 12000 دولار للشخص الواحد، وهو السعر الذي يُقال إنه الخروج في غضون 24 ساعة.

وبمجرد جمع ما يكفي من الأموال، يصبح التحدي التالي هو إدخال عشرات الآلاف من الدولارات إلى غزة. ولم يتبق سوى عدد قليل من المؤسسات مثل ويسترن يونيون في المنطقة المنكوبة، ويستغرق خط الدخول أيامًا طويلة. واستخدم بعض الأشخاص عمليات تبادل العملات المشفرة. واعتمد آخرون على حسابات باي بال المسجلة في أماكن أخرى، إذ أن الشركة لا تقدم خدمات للأشخاص في غزة أو الضفة الغربية المحتلة.

ومع ذلك، يقوم معظم الأشخاص بتحويل الأموال إلى شخص خارج غزة - قريب أو صديق في أوروبا - الذي يسحب الأموال بعد ذلك ويسافر إلى مصر للانتظار في طابور منفصل لمدة أيام في مكاتب شركة هلا للسفريات في القاهرة، وهي شركة تسهل السفر بين مصر وغزة. وتظهر لقطات من خارج مكاتب هلا حشودًا تتجمع في الشارع.

ولم تستجب هلا لطلبات التعليق من بي بي سي.

ومع ذلك، حصلت بي بي سي على نسخة من إيصال من شركة هلا بتاريخ 13 فبراير بمبلغ 6000 دولار. ويظهر اسم الشخص الموجود على هذا الإيصال أيضًا مع أربعة آخرين على تذكرة منفصلة تشير إلى أنه سُمح لهم بالدخول إلى مصر.

الخطوة الأخيرة هي التحقق من الموافقة عبر الإنترنت. وتنشر أماكن مثل حساب وزارة الخارجية في غزة على فيسبوك قوائم يومية تضم ما يصل إلى 250 اسمًا معتمدًا. لقد دفعوا جميعًا آلافًا للخروج، وفقًا للشخص الذي قدم الإيصال، والذي طلب عدم الكشف عن هويته.

ويجب على الأشخاص الذين تظهر أسماؤهم في القائمة الرسمية المغادرة في اليوم نفسه. ومع ذلك، بسبب خدمة الواي فاي المتقطعة وانقطاع التيار الكهربائي المستمر، يفقد بعض الأشخاص نافذة الخروج ويضطرون إلى تكرار العملية بأكملها، بما في ذلك الدفع مرة أخرى، كما يقول هذا الشخص.

وقال الرجل الذي قدم إيصال هلا لبي بي سي إن أسماء الأشخاص المدرجين في القائمة الرسمية لدخول مصر تظهر فقط بعد أن تفحصها المخابرات المصرية.

ويقول: «هل هذا جديد؟ لا. إنه ليس جديدًا حقًا، لكن السعر قبل الحرب كان 600 دولار. والآن أصبح أعلى بعشرة أضعاف».

وقال: «غزة ليست فقط تحت القصف، ولكن هناك من يتربحون من معاناتهم».

ذا ريبورتر: سد النهضة الإثيوبي وتداعياته

(ترجمات . ذا ريبورتر)

نشرت صحيفة ذا ريبورتر الإثيوبية تقريرًا للكاتب أميت رانجان، الباحث في معهد دراسات جنوب آسيا، بجامعة سنغافورة، يستعرض التداعيات التي أثارها بناء إثيوبيا لسدها الكبير خاصة النزاع مع مصر.

وقالت الصحيفة الإثيوبية إن سد النهضة الإثيوبي على نهر النيل الأزرق في منطقة بني شنقول في إثيوبيا أثار توترات بين إثيوبيا ومصر والسودان، التي تقع في اتجاه مصب النهر وتعتمد على مياه النيل.

واستعرضت الصحيفة تاريخ النزاع المائي على نهر النيل والاختلاف بين دول المصب ودول المنبع حول حقوق المياه والتي ترجع للاتفاقيات من الحقبة الاستعمارية والتي ترفضها إثيوبيا وتصر على أنها ليست جزءًا منها فيما تتمسك بها مصر وتعتبرها أساسية لحفظ حقوقها المائية.

وتلفت الصحيفة إلى هيمنة مصر التاريخية على نهر النيل رغم ما تقول الصحيفة موقعها غير الملائم لهذه الهيمنة كونها دول مصب وليست من دول المنبع. وقد تراجعت هذه الهيمنة المائية في السنوات القليلة الماضية بسبب عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي المحلي، والتحولات طويلة المدى في توازن القوى الإقليمي.

في الخمسينيات من القرن الماضي، أجرى مكتب الاستصلاح الأمريكي دراسة جدوى لسد النهضة. ولم تُجر أي أعمال متابعة بسبب الاضطرابات السياسية في إثيوبيا، حتى عام 2011 عندما بدأت الحكومة الإثيوبية العمل على سد النهضة.

وفي مارس 2015، التقى قادة مصر وإثيوبيا والسودان في الخرطوم ووقعوا «إعلان المبادئ» الذي اتفقوا بموجبه على تعزيز التعاون والتكامل الإقليمي من خلال توليد طاقة نظيفة ومستدامة من سد النهضة. وأعربت الدول الثلاث عن التزامها بالمفاوضات لحل خلافاتها.

ومع ذلك، ظلت المشاكل قائمة، وحاولت الأطراف المتنازعة حلها عن طريق الوساطة. وفي نوفمبر 2019، تدخلت الولايات المتحدة لاستضافة محادثات بين مصر والسودان وإثيوبيا. وبعد جولات من المفاوضات في واشنطن العاصمة، رفضت إثيوبيا التوقيع على الاقتراح.

وقالت إثيوبيا إن نص الاقتراح لم يكن نتيجة للمفاوضات بين الدول الثلاث المتنازعة، بل بمبادرة من مصر والولايات المتحدة الأمريكية. كما زعمت أن إثيوبيا عالجت جميع القضايا المتعلقة بسلامة السدود.

ومع استمرار الجمود بشأن سد النهضة، في 19 يونيو 2020، أحالت مصر الأمر إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وطلبت الرسالة المؤلفة من 63 صفحة من مجلس الأمن التدخل في قضية سد النهضة.

وبعد ثلاثة أيام، أرسلت إثيوبيا رسالة من 79 صفحة إلى مجلس الأمن. وفي 24 يونيو 2020، كتب السودان إلى مجلس الأمن. وبعد المناقشة، في 15 سبتمبر 2021، أصدر مجلس الأمن بيانًا شجع الأطراف المتنازعة على استئناف المفاوضات في إطار الاتحاد الأفريقي.

وفي العالم العربي، أيدت المملكة العربية السعودية موقف مصر بشأن سد النهضة، في حين أن الإمارات العربية المتحدة لديها موقف متوازن. وفي مارس 2022، توسطت الإمارات أيضًا في محادثات سرية بين مصر والسودان وإثيوبيا لإيجاد حل. كما دعمت عمان ومملكة البحرين موقف مصر والسودان بشأن سد النهضة.

ولكسب الدعم من دول الحوض الأخرى، أبرمت إثيوبيا اتفاقيات لبيع الكهرباء المولدة من سد النهضة إلى كينيا وتنزانيا وجنوب السودان. وتخطط أديس أبابا أيضًا لتزويد رواندا والصومال وبوروندي بالطاقة. وفي عام 2023، قال الزعيم الفعلي للسودان عبد الفتاح البرهان إنه «متحالف ومتفق» مع إثيوبيا بشأن قضية سد النهضة، لكن العنف المستمر في البلاد أوقف هذا الالتزام.

ومن المتوقع أن يضاعف سد النهضة توليد الكهرباء في إثيوبيا مما يسمح لها بمتابعة أجنداتها التنموية الأخرى. وبعد الانتهاء من سد النهضة، يمكن للسودان زيادة إمكاناته من الطاقة الكهرومائية والطاقة ستتمكن الدولة من توسيع مساحة الري الخاصة بها، مما قد يساعد في زيادة ناتجها المحلي الإجمالي بحلول عام 2060.

ومع ذلك، أثناء بناء سد النهضة، من المتوقع أن يواجه السودان انخفاضًا في توليد الطاقة الكهرومائية وتدفق المياه اللازمة للري. وستفقد مصر مخصصاتها السنوية من المياه من النيل الأزرق، مما قد يتسبب في نقص الكهرباء وتراجع المحاصيل مما يؤدي إلى ضائقة اقتصادية في مصر.

ومع ذلك، كما تظهر بعض الدراسات، يمكن لمصر أيضًا الاستفادة من سد النهضة إذا تعاونت مع إثيوبيا وقامت

بتكييف نمط الري الخاص بها. إن سياسات السد محفوفة بالمخاطر وواسعة النطاق، وسوف تستمر لفترة طويلة بعد اكتمال السد في النهاية.

يديعوت أحرونوت: استئناف مفاوضات الرهائن في القاهرة بدون وفد إسرائيلي

(ترجمات . يديعوت أحرونوت)

تناول تقرير نشرته صحيفة يديعوت أحرونوت استئناف مفاوضات وقف إطلاق النار وتبادل الأسرى في القاهرة وسط جهود يبذلها الوسطاء للتوصل إلى هدنة قبل شهر رمضان.

ونقلت الصحيفة العبرية عن مصادر أمنية مصرية أن المفاوضات بشأن اتفاق من شأنه الإفراج عن الرهائن ستستأنف يوم الأحد في القاهرة رغم أن مسؤولًا إسرائيليًا كبيرًا قال إنه من المقرر عدم حضور أي وفد إسرائيلي.

وقال المسؤول الإسرائيلي إن بلاده لن تحضر أي مفاوضات ما لم تقدم حماس أسماء الأسرى الذي على قيد الحياة.

وقالت الصحيفة إن القضية المركزية التي تُناقش في الوساطة هي عدد الرهائن الذين سيُطلق سراحهم من غزة، وبالتالي عدد الفلسطينيين الذين ستطلق إسرائيل سراحهم مقابل كل منهم. وقال المسؤول «حتى تقدم حماس إجابات واضحة، لن يغادر وفد إلى القاهرة».

وقالت المصادر المصرية في وقت سابق إن حادث مقتل الفلسطينيين أثناء تلقيهم المساعدات في شمال القطاع لم يبطئ المحادثات، بل دفع لتسريعها بدلًا من ذلك.

ولم يؤكد مسؤول فلسطيني مطلع على جهود الوساطة على الفور محادثات القاهرة. وقال المسؤول «عندما يتعلق الأمر بإنهاء الحرب وسحب القوات من غزة، تظل الفجوات واسعة».

وفي حديثه للصحفيين عن وقف إطلاق النار أثناء مغادرته البيت الأبيض يوم الجمعة، قال الرئيس الأمريكي جو بايدن: «لم نصل إلى اتفاق بعد».

وردد وزير الخارجية الفلسطيني رياض المالكي الأمل في التوصل لاتفاق قبل شهر رمضان.

وقال المالكي، الذي يمثل السلطة الفلسطينية ومقرها الضفة الغربية، خلال زيارة لتركيا: «نأمل أن نتمكن من تحقيق وقف إطلاق النار قبل رمضان، وكنا نأمل أن نتمكن من تحقيق وقف لإطلاق النار اليوم، وأمس، لكننا فشلنا»..

في غضون ذلك، انضم آلاف الإسرائيليين إلى مسيرة لأسر الرهائن إلى القدس، والتي من المتوقع أن تنتهي بمظاهرة في المدينة مساء السبت. ودعت العائلات الحكومة إلى عقد صفقة وإطلاق سراح الأسرى الذين يقولون إنهم في خطر مميت.

إن بي أر: آلاف الدولارات تدفع لوسيط مصري للخروج من غزة

(ترجمات . إن بي آر)

لا تزال الصحافة الأجنبية تسلط الضوء على الرسوم الباهظة التي يجب على الراغبين في المغادرة من غزة دفعها للوسطاء المصريين.

وفي هذا الصدد، قالت إذاعة إن بي أر في تقرير أعده دانييل استرين إن رغبة بعض السكان في مغادرة غزة تتزايد مع ارتفاع عدد القتلى في القطاع يوميًا، وتهديد إسرائيل بعملية برية في الجزء الجنوبي من غزة حيث لجأ نحو 1.5 مليون فلسطيني خلال الحرب.

لكن الحدود المفتوحة الوحيدة للمسافرين في غزة تخضع لرقابة مشددة. وفقط القلة المحظوظة التي تمتلك جواز سفر أجنبي، أو دولة أجنبية تتقدم بالنيابة عنهم أو تحصل على علاج طبي معتمد في مصر، تمكنت من تأمين المرور المجاني عند معبر رفح الحدودي المصري.

الدفع مقابل المغادرة

ويلفت الكاتب إلى أنه وفيما يتعلق بمعظم سكان غزة، فإن السبيل الوحيد للخروج هو الدفع.

قبل الحرب، كانت التكلفة بضع مئات من الدولارات. والآن تبلغ تكلفة ذلك 5000 دولار لكل شخص بالغ و2500 دولار لكل طفل، وفقًا للفلسطينيين الذين غادروا غزة مؤخرًا.

ويقول مازن، وهو مهندس ميكانيكي: «بعد أن فقدنا كل شيء في غزة، كل ممتلكاتنا، علينا أن نجمع المبلغ، وهو مبلغ كبير، فقط لنشتري حياتنا».

لقد كان عند معبر رفح مؤخرًا مع عائلته المكونة من أربعة أفراد، في انتظار أن ينادي مسؤول الحدود الفلسطيني باسمه عبر مكبر الصوت. لقد كلفتهم المغادرة 20 ألف دولار.

يقول مازن: «اضطررت إلى اقتراضه. لقد استغرق الأمر وقتًا طويلًا. ليس الوقت فقط، وليس المال فقط. أنت تدفع أموالك لكي تتعرض للإهانة».

وقد رفض هو وغيره من الفلسطينيين الذين جرت مقابلتهم في هذه القصة الكشف عن أسمائهم الكاملة لحماية وضع إقامتهم في مصر، التي تستضيفهم الآن.

تكلفة باهظة

ويقول الكاتب إن القدرة على تحمل الرسوم هي حلم بعيد المنال لمعظم الأسر في غزة، التي تعيش في فقر، وحتى للفلسطينيين الأثرياء الذين فروا من منازلهم ويكافحون من أجل الحصول على الضروريات الأساسية خلال الحرب.

تُفرض رسوم مخفضة على الفلسطينيين الذين يحملون الجنسية المصرية بقيمة 650 دولارًا.

ويشير الكاتب إلى أن من يُشغل خدمة رسوم الحدود، المعروفة باسم «التنسيق» هي كيان واحد: شركة هلا للاستشارات والسياحة، وهي شركة مصرية لها علاقات مع أجهزة الأمن المصرية، وتدير شركتها الشقيقة الأعمال المسؤولة عن نقل المساعدات إلى غزة.

تقدم هلا خدمة بالغة الأهمية: تسجيل الأسماء في القائمة المصرية للمسافرين المعتمدين للدخول من غزة، وتشغيل وسائل النقل من الحدود إلى القاهرة.

وفي كل ليلة، تُنشر قائمة المسافرين المعتمدين لليوم التالي على عديد من صفحات الفيسبوك وقنوات التلجرام.

في الأول من مارس وحده، دفع حوالي 400 مسافر فلسطيني، بمن فيهم أولئك الذين يحملون الجنسية المصرية، والذين خرجوا من غزة، ما يقدر بنحو 1.3 مليون دولار، وفقًا لتحليل أجرته إذاعة «إن بي أر» لقوائم المسافرين المنشورة وتقدير الرسوم المدفوعة للبالغين والأطفال القُصّر.

في كل صباح تقريبًا، يعبر مئات الفلسطينيين الذين دفعوا ثمن الحرب حدود رفح للحصول على امتياز الخروج عبر بوابة غزة الوحيدة إلى العالم الخارجي.

عملية غامضة

ويقول الكاتب إن التقديم يُعد أمرًا معقدًا، وتتقلب الرسوم وغالبًا ما تتغير القواعد. ويحتاج الفلسطينيون في غزة إلى أحد أقاربهم في مصر لتقديم طلب إلى شركة هلا نيابة عنهم. وينتظر المئات خارج مبنى الشركة في القاهرة لدفع الرسوم بالدولار نقدا. ويقول البعض إنهم دفعوا آلاف الدولارات بالإضافة إلى الرسوم المفروضة لمجرد الدخول. ويمكن أن تستغرق الموافقات شهورًا.

وقال أحد الرجال، محمد، إن أحد أقاربه دفع 17 ألف دولار له ولأطفاله الأربعة ليتمكن من مغادرة غزة في الأسابيع الأخيرة، بما في ذلك 2000 دولار إضافية ليتمكن من التسجيل بعد أن أوقفت الشركة التسجيلات الجديدة مؤقتًا بسبب تراكم الأعمال.

ويقول: «في الواقع، إنها رشوة، لكن ما الذي يمكننا فعله. هذا هو الخيار والحل الوحيد الذي نملكه».

مصر تحتاج الدولار

ويوضح الكاتب أن دفع الفلسطينيين مقابل الخروج من غزة ليس ظاهرة جديدة. في السنوات الأخيرة، عندما فرضت إسرائيل ومصر ضوابط حدودية صارمة لاحتواء حكم حماس في غزة، عرضت شركة هلا للسفريات خدمات رسوم حدودية منتظمة على الحدود المصرية.

والشركة مملوكة لرجل الأعمال المصري إبراهيم العرجاني. وقد ساعد أجهزة الأمن المصرية في بناء اتصالات مع القبائل في منطقة سيناء الحدودية بالقرب من غزة، حيث حاربت الأجهزة الأمنية المتشددين لسنوات، وفقًا لهيثم حسنين، الباحث المصري الأمريكي.

ويقول حسنين إن علاقات العرجاني هي المفتاح لإدارة خدمة رسوم حدود غزة.

ويقول حسنين: «لا يمكن أن يقوموا بتشغيل مثل هذه الشركة في مثل هذه الأوقات الحرجة دون موافقة الأمن المصري أو معرفتهم الكاملة بذلك».

ويزعم حسنين أن المسؤولين المصريين يستفيدون من الرسوم التي يدفعها سكان غزة في وقت الحرب لعبور الحدود.

يقول حسنين: «في الوقت الحاضر، يُنظر إلى ذلك على أنه فرصة لجلب المزيد من الدولارات إلى السوق المصرية».

ويواجه الاقتصاد المصري صعوبات، والتضخم مرتفع، والبلاد في حاجة ماسة إلى الدولار لشراء القمح وسداد ديونها المتزايدة. ومنذ بداية حرب غزة، تراجعت إيرادات قناة السويس، والتي تتجنبها سفن الشحن بسبب الهجمات الصاروخية الحوثية في البحر الأحمر.

ويقول حسنين إن الرسوم المرتفعة تعكس أيضًا سياسة مصر في استيعاب الفلسطينيين خلال الحرب. ولا تريد مصر تهجيرًا جماعيًا دائمًا للفلسطينيين، ولا تريد أن يدخل أي متشددين إسلاميين من غزة.

يقول حسانين: «إنهم يحاولون إقناع الفلسطينيين السائدين بأن القدوم إلى مصر لن يكون خيارًا سهلًا».

ولم تستجب شركة هلا على الفور لطلب التعليق.

ونفى ضياء رشوان، رئيس الهيئة العامة للاستعلامات المصرية، في بيان له تحصيل مصر رسومًا إضافية عند معبر رفح الحدودي، ودعا الفلسطينيين إلى الإبلاغ عن أي رسوم غير قانونية يجري تحصيلها.

وقال وزير الخارجية المصري سامح شكري لقناة سكاي نيوز إن مصر لا تتغاضى عن ممارسة هلا المتمثلة في فرض رسوم قدرها 5000 دولار على كل فلسطيني للعبور. وقال شكري «سنتخذ ما يلزم من إجراءات للحد من تلك الممارسات والقضاء عليها نهائيا».

ونوّه الكاتب إلى أن هذا الموضوع حساس في مصر. فبعد أيام من نشر المنفذ الإخباري المصري المستقل مدى مصر تقريرا عن دور العرجاني في حركة الأشخاص والمساعدات عند معبر رفح الحدودي، قال المنفذ إن رئيسة تحرير الموقع استُدعيت للاستجواب من النيابة العامة في القاهرة بتهم تتعلق بتقرير عن معبر رفح الحدودي واحتمال تهجير الفلسطينيين من غزة إلى مصر. وأطلقت السلطات سراحها بكفالة وما زالت القضية مفتوحة.

دويتشه فيله: لماذا تشتري دول الخليج الساحل المصري؟

(اقتصادي . دويتشيه فيله)

نشر موقع دويتشه فيله تقريرًا للكاتبين كاثرين شاير ومحمد فرحان يستعرضان فيه ما وراء رغبة الدول الخليجية في شراء السواحل المصرية.

ويقول الموقع الألماني في مطلع تقريره إن الصفقة الإماراتية وُصفت بأنها «نقطة تحول» في أسوأ أزمة اقتصادية واجهتها مصر منذ عقود. وتعاني البلاد من ديون هائلة وتعاني كذلك من نقص في العملات الأجنبية، الأمر الذي أدى إلى تضخم مدمر وارتفاع الأسعار الذي يجد عديد من المصريين العاديين صعوبة في التعامل معه.

ولكن في الأسبوع الماضي، أعلن القادة المصريون أن دولة الإمارات العربية المتحدة سوف تستثمر 35 مليار دولار (32 مليار يورو) بشكل مباشر في الاقتصاد المصري، وأغلبها من خلال مشروع بناء في رأس الحكمة، شبه جزيرة البحر المتوسط بالقرب من مدينة الإسكندرية. ويُعتقد أنه أكبر استثمار من نوعه في تاريخ مصر.

وقد أودعت بالفعل الدفعة الأولى من الأموال. وجاء معظم هذا المبلغ من الأموال النقدية التي كانت الإمارات العربية المتحدة تحتفظ بها بالفعل في البنك المركزي المصري. ومن المتوقع أن يصل المبلغ الباقي خلال شهرين، بحسب مسؤولين مصريين.

تأثير فوري

ويشير الموقع إلى أن الصفقة والإفراج عن الشريحة الأولى من الأموال من البنك المركزي كان لها تأثير على الفور تقريبًا، مما أدى إلى تحسين الوضع المالي لمصر بطرق مختلفة.

وستسهل الصفقة أيضًا على مصر الوفاء بالشروط التي حددها صندوق النقد الدولي. ووصلت مصر وصندوق النقد الدولي إلى المراحل النهائية من التفاوض على خطة إنقاذ أخرى بمليارات الدولارات، ومن المرجح أن تبلغ قيمتها أكثر من 10 مليارات دولار، لتحقيق استقرار الاقتصاد المصري.

وتتضمن شروط صندوق النقد الدولي للصفقة تخفيض قيمة الجنيه المصري ليواكب سعر الصرف الحقيقي، على عكس السعر الذي حددته الحكومة، ومواصلة خصخصة أصول الدولة. وهذا يعني في الأساس انتزاعها من الجيش المصري القوي وبيعها لمستثمرين من القطاع الخاص.

وهناك تقارير عن صفقة أخرى مماثلة قريبا. ويشير هذا إلى أن المملكة العربية السعودية ستستثمر 15 مليار دولار إضافية في الوجهة السياحية على البحر الأحمر، رأس جميلة.

إنقاذ السيسي

ويلفت التقرير إلى أن الصفقة لم تحظ بموافقة الجميع إذ لم يتحمس البعض لهذه الصفقة.

ونقل الموقع عن حسام الحملاوي، الباحث والناشط المصري الذي يعيش الآن في ألمانيا ويكتب تقارير إخبارية منتظمة عن السياسة المصرية، قوله إن هذا المشروع الاستثماري هو مجرد جزء من نمط.

وقال الحملاوي: «الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي يقترض بطريقة غير خاضعة للسيطرة منذ سنوات، لاستكمال المشاريع العملاقة التي ترضي قراراته الاقتصادية غير العقلانية. وهو يعول دائمًا على حقيقة أن القوى الإقليمية أو الدولية سوف يأتون لإنقاذه بسبب المقولة السيئة السمعة: مصر أكبر من أن تفشل».

وقال تيموثي كالداس، نائب مدير معهد التحرير لسياسة الشرق الأوسط ومقره واشنطن، إن الحكومة المصرية «بددت ضخها المالي السابق بسرعة غير عادية. يشتري ضخ الأموال النقدية ثقة مؤقتة للمستثمرين في مصر. لكن الأمر الأساسي للثقة على المدى الطويل هو الإصلاحات الجادة والإشارة الواضحة من قادة البلاد إلى أنهم يستغلون

/ moasher

هذه الفرصة لتغيير المسار. وسوف يتطلب الأمر لعلاج الأزمة الاقتصادية أكثر من مجرد مكاسب غير متوقعة ومنتجع شاطئي جديد فاخر».

وأشار الحملاوي وآخرون أيضًا إلى احتجاجات سكان رأس الحكمة المهددين بالتهجير بمجرد بدء البناء. وسيكون أحد صناديق الاستثمار السيادية في دولة الإمارات العربية المتحدة، شركة أبوظبي القابضة، مسؤولًا عن هذا المشروع، وقال إن العمل سيبدأ في أوائل عام 2025. كما تشكل المعايير البيئية مصدر قلق في هذه المنطقة الساحلية، وفقًا لمنتقدي الخطة.

وفي الوقت الحالي، أصبحت فكرة أن مصر «أكبر من أن يُسمَحفشل» مقنعة بشكل خاص. وتتعرض البلاد لضغوط سياسية واقتصادية بسبب الصراع الدائر في غزة. ويعني القتال هناك خنق مصادر الدخل المهمة لمصر، مثل السياحة والشحن عبر قناة السويس.

ويقول الموقع إن لا أحد يريد أن يرى اضطرابات عامة في مصر بسبب الانهيار الاقتصادي في الوقت الحالي. وكتب المعلق السياسي ماجد مندور في مقاله الذي نشره موقع ميدل إيست أي في وقت سابق من هذا الأسبوع: «مع استمرار الحرب في غزة والحرب الأهلية في السودان، أصبح استقرار نظام السيسي مصدر قلق بالغ لحلفائه، حتى لو كان ذلك يعني السماح له بتجنب الإصلاحات الاقتصادية التي تشتد الحاجة إليها».

دول الخليج تنخرط في «دبلوماسية الإنقاذ»

وفي معرض الإجابة على السؤال المطروح: كيف ترتبط مليارات الإمارات الواردة بالصراع في غزة والاتفاق المحتمل مع صندوق النقد الدولي؟ ينقل الموقع عن حسن الحسن، الخبير في شؤون الشرق الأوسط في المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية، قوله إن هذه المصادفة «مذهلة إلى حد ما»، ومن المعروف أن الولايات المتحدة، أحد الداعمين الرئيسين لصندوق النقد الدولي، تستخدم الصندوق الدولي لمعاقبة أو مكافأة الحلفاء الأجانب. ومع ذلك، أشار المحلل المقيم في البحرين إلى أن رؤساء صندوق النقد الدولي وكبار المسؤولين المصريين والإماراتيين قالوا جميعًا إن الصفقة البالغة قيمتها 35 مليار دولار لا علاقة لها بأي من ذلك.

لكن الأمر يتعلق بتقليد دام عقودًا من الزمن لانخراط دول الخليج الغنية في ما يسميه الحسن وآخرون بـ «دبلوماسية الإنقاذ».

ويمكن تعريف هذا النوع من الدبلوماسية بأنها «ممارسة توزيع حزم كبيرة من المساعدات المالية أو العينية لإنقاذ الدول التي تواجه أزمات مالية أو اقتصادية وكانت أداة رئيسة للسياسة الخارجية الخليجية منذ أوائل السبعينيات»، وفقًا لـ الحسن وكاميل لونس، باحثة زائرة في المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية، والتي كتبت في ورقة بحثية عام 2023 حول هذا الموضوع.

وقالت لونس: «هذه الصفقات الأخيرة تعكس اتجاهًا أوسع في دبلوماسية الإنقاذ في الخليج. لقد قامت دول الخليج بإنقاذ الاقتصاد المصري منذ الستينيات، وهي الدولة التي حصلت على أكبر حصة من الدعم المباشر للميزانية، بما لا يقل عن 108 مليارات دولار».

في الآونة الأخيرة، اتفقت هي والحسن على أن هذه الممارسة قد تغيرت إلى حد ما.

وأوضح الحسن: «لقد رصدنا رغبة أكبر من جانب دول الخليج للاستفادة من النفوذ الذي اكتسبته من خلال دبلوماسية الإنقاذ لتأمين الوصول التفضيلي إلى الأصول المملوكة للدولة التي يجري خصخصتها».

/ moasher

ويضيف الموقع أن دول الخليج تمتلك الآن شركات مصرية تدير الموانئ، وتعمل في مجال البتروكيماويات وفي قطاعي المال والتجزئة، فضلًا عن سلسلة من الفنادق التاريخية. وقالت لونس إن الصفقات المعلن عنها حديثًا تمثل جانبًا آخر من هذا الأمر.

وقال الحسن إن أحدث صفقة مع الإمارات، وكذلك الصفقة السعودية التي ترددت تقارير عنها، من المحتمل أن تتعلق بكل ما يلي: إنها استثمار جيد لأن دول الخليج تدرك أنها قد لا تستعيد قروضها لمصر أبدًا؛ وهم يعلمون أن مصر أكبر من أن تفشل؛ وهم يدركون أن الصراع في غزة يفرض المزيد من الضغوط عليهم.

لكن هناك بعض الاختلافات المهمة مع هذا الاستثمار الإماراتي الأخير، كما قال الحسن ، ذلك أن هناك المزيد من الأموال على المحك والتوقيت أكثر واقعية، وهو أمر لم يحدث في كثير من الأحيان.

وقال: «يبدو أن التوقيت مؤشر على أن هذا قد يحدث. لكن مرة أخرى، يمكن أن تسوء الأمور، ويمكن أن تتغير أسعار النفط وقد ترى تغيرًا في الرغبة في الاستثمار في الخليج. إنه بالتأكيد إعلان مهم، ولكن طالما أننا لم نر كل تفاصيل الصفقة، فعلينا أن نكون حذرين بشأن مدى احتمالية التوصل إلى الاتفاق الكامل».

/ moasher